ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/344358408

مستقبل المجتمع المدني في العراق – دراسة قانونية في حركة المجتمع المدني العراقي

Article · September 2020

CITATIONS
0

READS
52

1 author:

Wisam Nimat Al Saadi
University of Mosul
91 PUBLICATIONS **0** CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

دور المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة View project

اعداد دراسة حول المستجدات المعاصرة في اطار دراسة اتفاقية باريس بشان المناخ View project

All content following this page was uploaded by Wisam Nimat Al Saadi on 23 September 2020.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

مستقبل المجتمع المدني في العراق

دراسة قانونية في إطار حركة المجتمع المدني العراقي

منشورة في مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل عام 2007

الدكتور وسام نعمت ابراهيم السعدي

استاذ القانون الدولي العام المساعد

كلية الحقوق / جامعة الموص

المستخلص

إن حركة المجتمع المدني في العراق تعد حركة فتية وهي بحاجة إلى الكثير من الجهود التي ينبغي أن تبذل من قبل مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع من اجل التأسيس لمجتمع مدني ناضج قادر على تحمل الأعباء المختلفة التي تلقى على عاتقه ، وتصطدم مؤسسات المجتمع المدني بالعديد من المعوقات الأساسية التي تشل أحياناً من قدرة مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية المتخصصة في العمل بميادين مختلفة تمس حياة الانسان العراقي من أن تواكب المسيرة وان تتغلب على التحديات ويمكن أن نحدد ابرز تلك المعوقات بما يأتي :

1. غياب الفهم الحقيقي لطبيعة عمل مؤسسات المجتمع المدني سواءً من قبل المجتمع أو من قبل المؤسسات الحكومية ، فلا يزال المجتمع يعتبر ظاهرة العمل غير الحكومي ظاهرة جديدة وغير واضحة أمامه بسبب عدم وجود مثل هذا النشاط في السابق وهناك فهم آخر ينطوي على النظر إلى أن مؤسسات المجتمع المدني هي مؤسسات لتقديم العون المادي أو المعنوي فيقع المواطن البسيط في خلط بين المؤسسات الاغاثية والمؤسسات الحقوقية ، ثم أن المجتمع لا يزال لا يثق كثيراً بأي عمل يتم خارج السياق الرسمي لمؤسسة الحكومية لأنه يعتبر الحكومة هي الطرف الأقوى والأقدر على استحصال الحق ولكن السؤال الجوهري الذي يفاجئ به الكثيرون هو ماذا لو كان الحق قد سلب منه من قبلها وبشكل تعسفي ؟ فهنا يتم إدراك أهمية وجود مثل تلك المؤسسات . أما فيما

يخص المؤسسات الحكومية فلا تزال تلك المؤسسات تمارس دوراً سلبياً يحول دون إنجاح عمل مؤسسات المجتمع المدني من خلال عدم إتاحة المجال لفتح أبواب التعاون والتنسيق في العمل بينها وبين تلك المؤسسات وربط العلاقة التي تحكمها بأي مكون من مكونات المجتمع المدني بمجموعة معقدة من الشروط ومن الإجراءات الرسمية التي لا تتناسب وطبيعة عمل تلك المؤسسات والتي تحتاج فيها إلى سرعة التحرك والعمل بعيداً عن التعقيد والإجراءات الرسمية للمؤسسات الحكومية ، إن فتح مجالات التعاون بين القطاعات الحكومية وبين تلك المؤسسات سيساعد كثيراً في زيادة الثقة بعملها وسيعطيها مقداراً أكبر من الاحترام في ظل الظروف الحالية وسيعمل على تغيير النظرة التي ينظر من خلالها الإنسان العراقي إلى العناصر الفاعلة في المجتمع في غياب ترسخ فكرة المجتمع المدني لديه بسبب حداثتها .

2. هناك المعوق القانوني والذي يتمثل في عدم تناسب القوانين النافذة حالياً مع الدور المرتقب لمنظمات المجتمع المدني ، فلا يوجد من التشريعات من يحمي تلك المؤسسات من بطش الحكومة أو أي طرف أخر ولا توجد قوانين تكرس أهمية دخول تلك المنظمات كشريك فاعل وحقيقي في ميادين الحياة العامة للإنسان العراقي ،فضلاً عن عدم إعطاء تلك المنظمات في إطار القوانين النافذة أي دور في التدخل بأي شكل كالتصدي لأحد قضايا حقوق الإنسان كحقوق الطفل وحقوق المرأة والحقوق المدنية والسياسية وغيرها ، وبالتالي تبقى تلك المنظمات وتبقى الجهود التي يبذلها نشطائها متوقفة على حجم المبادرة الفردية وليس على ثقل قانوني تحضى به تلك المنظمات يؤهلها أن تتدخل بقوة وبفاعلية أكثر .

3. المعوقات الفنية والإدارية والتي تتمثل بعدم توفر الكوادر المتخصصة والمسلحة بثقافة العمل في المجتمع المدني وبالتالي فان الكوادر الفاعلة كثيراً ما تعتمد على القراءات السطحية لتجارب بعض الدول التي تختلف في تكوينها وبنائها عن طبيعة تكوين وبناء المجتمع العراقي ، ويمكن أن يكون قلة الاحتكاك وعدم توفر الدورات التثقيفية المتخصصة والمتقدمة لكوادر تلك

المنظمات ، في الوقت نفسه تعاني معظم تلك المنظمات من أزمات إدارية ناجمة عن عدم توفر إدارة كفؤة وقادرة على أن تدير مؤسسة لمؤسسات المجتمع المدني وفقاً لمعايير الإدارة الرشيدة المتعارف عليها عالمياً، فتكون مشكلة استحواذ احد الإفراد على عمل المنظمة وعدم تفعيل دور الآخرين وعدم وجود المؤهلات الكافية لدى الجهاز الإداري في تلك المنظمات سبباً في عدم نجاحها في تحقيق أهدافها التي قامت لأجلها .

4. المعوق المالي ، حيث تشكل قضية التمويل عنصراً حاسماً في وجود المنظمة وفي دفعها وتمكينها من تحقيق أهدافها ، وتعاني حركة المجتمع المدني في العراق من هذه المشكلة وبشكل خاص المؤسسات المستقلة حيث لا توجد أحزاب تغدق عليها الأموال ولا توجد مصادر تمويل سوى أن تدير نفسها بإمكانيات محدودة لأعضائها ،وقد دفع هذا المعوق الكثير من المنظمات إلى أن تتخلى عن ثوابتها وعملت لحساب بعض الأطراف الحكومية أو المؤسسات الحزبية لغرض التسويق لها مقابل الحصول على تمويل جيد يكفل لها الظهور والبروز في الميدان .

5. والمعوق الأخير هو المعوق العملي والذي يتجسد بوجود تعارض وتباين خطير بين ما تسعى مؤسسات المجتمع المدني لتحقيقيه وبين ما يقع في الميدان من تطبيقات مغايرة له ونأخذ على سبيل المثال قضايا حقوق الانسان فان الانتهاكات الخطيرة من قبل أطراف مختلفة وعدم قدرة مؤسسة واحدة أو أكثر من أن تستوعب هذا الحجم الكبير من الانتهاكات ، من جهة أخرى تشعر تلك المنظمات بنوع من التناقض حين تبشر بحقوق الإنسان وتدعوا إلى احترامها ، في حين يعكس الواقع هذه الدعوات شكل أخر معاكس تماماً ويتمثل بانتهاكات أكثر الأمر الذي جعل تلك المنظمات تتهم بالعجز عن أداء أي ، ويبدوا أن الوضع الراهن والظروف والملابسات التي تحيط ظهور تلك المنظمات جميعها كانت لا تخدم كثيراً مسيرتها بل ساهمت في رفض مطالب العديد منها حتى من قبل المواطن الذي لا يزال هو الضحية ويبحث عن أي حل عملي يخرجه من دوامة الانتهاكات اليومية التي يعيشها .

أما عن ابرز المشكلات التي يعاني منها العاملون في مؤسسات المجتمع المدني فإنها تتلخص بما يأتي :

1. يعاني نشطاء حركة المجتمع المدني في العراق من التضييق والممارسات الانتقامية بحقهم من قبل الأطراف المنتهكة لحقوق الإنسان وعدم وجود حماية قانونية يتمتع بها هؤلاء تمكنهم من إبعاد نفوذ الأطراف المنتهكة عنهم وجعلهم يعملون بحرية تامة دون أن يخشون أي تصرف بحقهم من قبل الآخرين . وقد تنوعت أشكال الإساءة والانتهاك التي تعرض لها نشطاء حركة المجتمع المدني واتخذت إشكالاً شتى تمثلت بأعمال القتل والتصفية الجسدية التي تعرض لها بعضهم ، وأعمال ألدهم والتفتيش لمنازلهم ومصادرة وثائقهم الشخصية واعتقال الكثير منهم وتعرض بعضهم لتهديدات من قبل أطراف مجهولة بترك العمل وآلا تعرضوا للقتل وهناك الكثير من القيود التي تحد من حرية هؤلاء وتحد من نشاطهم في شتى مجالات الحياة .
2. يعاني أيضا النشطاء من التهميش والتقليل من أهمية النشاط الذي يقومون به وهناك تقصير كبير من جانب المؤسسة الإعلامية والمؤسسات الثقافية في إظهار أهمية الأدوار التي يقوم بها هؤلاء ويحاول هؤلاء أحياناً تحاشي الظهور لأسباب أمنية بحتة بل أن بعضهم قد يضطر إلى أن يستخدم أسماء مستعارة ينسب فيها جهده ونشاطه من اجل أن يكون بعيداً عن المخاطر المحدقة به .
3. لا يوجد تجاوب مع المطالب المشروعة التي يبديها العاملون في مجال مؤسسات المجتمع المدني إما بسبب فشل الأطراف المختلفة في فهم طبيعة عمل هؤلاء أو بسبب تعنت الإدارة أحياناً أو غيرها من الأطراف من التجاوب مع المطالب المشروعة التي يعرضها هؤلاء ، وقد يرجع السبب أحياناً إلى مشاكل لدى النشطاء أنفسهم مردها إلى أنهم ليست لديهم أحياناً المتطلبات الضرورية كالخطط والآليات الفاعلة لإقناع الغير بجدوى مطاليبهم الأمر الذي يؤدي إلى ذهاب جهدهم أدراج الرياح .

أما عن ابرز المقترحات التي تمكنا من تامين أوضاع مثالية للمجتمع المدني فيمكن أن نوجزها بما يأتي :

1. إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني ومنحه من الحماية والامتيازات ما يتناسب مع الدور المهم الذي يمكن أن تمارسه مؤسساته في المجالات الإنسانية كافة .

2. تذليل الظروف المختلفة التي تحول دون تطور حركة المجتمع المدني ابتداءً من البحث عن حل عقلاني للازمة الأمنية في العراق وإبعادهم عن مخاطر مختلفة تتسبب بها أطراف مكلفة بإنفاذ القانون إما بسبب عدم تقبلها لفكرة المجتمع المدني أو بسبب جهلها المطبق بأبسط المبادئ والمفاهيم التي ينطوي عليها هذا المفهوم .

3. الحفاظ على عنصر الاستقلال بمكوناته الثلاث (الاستقلال الإداري والاستقلال المالي والاستقلال في القرار) ، فالاستقلالية عنصر لتعزيز وتطوير عمل تلك المنظمات وضمانة أساسية لإقامة مؤسسة فاعلة وناجحة .

4. رفع مستوى التأهيل العلمي لدى نشطاء حركة المجتمع المدني ومحاولة الاستعانة بخبرات الكوادر الأكاديمية والعلمية من اجل تطوير الجوانب الثقافية والإلمام بشكل اكبر بجميع الجوانب المعرفية المتعلقة بمجالات عملهم .

5. تامين المتطلبات الأساسية التي تساعد في إنجاح عمل تلك المنظمات كتوفير أجهزة الرصد والوثيق المتطورة وتامين الاحتياجات المادية التي تكفل تنفيذ مشاريع تلك المنظمات .

View publication stats